مقدمه

فاجأنى ابنى بيرم وهو فى الثالثة عشرة من عمره، بالسنة الأولى الثانوية بمدرسة خاصة فى بلدة «جرينتش» التى (نعيش بها على بعد أربعين ميلا شمال مدينة نيويورك) ذات ليله بقوله «أنا أعرف عن مصر أكثر مما تعرف؟. فنظرت اليه مبتسما وقلت «لايمكن». فقال :هل تعلم ما هى طرق التجارة العالمية فى العالم العربى فى عهد البيزنطيين؟ فقلت له دون أن أبتسم هذه المرة، لا. فقال «هل تعرف هذا الطريق أيام الفراعنة؟ أو قبل الإسلام؟ أو فى عهد الخلفاء الراشدين؟ أو خلال الحملة الفرنسية وقبل حفر قناة السويس؟» فقلت مسلما «خلاص انت كسبت الرهان؟ أرجو أن تقول لى الإجابة. فذهب إلى حجرته وعاد ومعه بأطلس خرائط ضخم. ثم فتح صفحاته على كل حقبة ذكرها وقال ببساطة «ان طريق نقل السلع العالمية فى العالم العربى كان دائماً على محورين، أولهما الهلال الخصيب وشمل الشام وبغداد والخليج

العربى، وثانيهما طريق مصر ـ إلى الصعيد برياً ـ إلى البحر الأحمر ثم بحريا إلى عدن ـ باليمن الجنوبية الآن.

ثم بدأنا ننظر معا الى الخرائط فى العصر الحديث ـ وبعد حفر قناة السويس. وتبادلنا الرأى ـ وكل هذه المحادثات طبعا بالإنجليزية إذ لايجيد ابنى اللغة العربية ـ فى أثر قناة السويس على خطوط التجارة العالمية. وانتهينا إلى أنها ـ فى الواقع ـ لم تتغير على الإطلاق سوى أن الطريق أصبح بحرياً، وصار أسهل وأسرع. ورغم انه لازال يربط مصر على فم البحر الأبيض المتوسط، وعدن على فم البحر الأحمر إلا أنه بدا أن العلاقة التجارية التاريخية القديمة بين مصر وعدن أهملت قليلاً.

وهنا سألنى بيرم : من الواضح ان الخط بين بورسعيد وعدن هو أقصر الخطوط بين النقطتين؟ أليس فى مصلحة مصر وعدن أن يعيدا الطريق الذى ثبتت فعاليته على مدى التاريخ، ورغم كل الظروف». فقلت له وأنا أتعجب : قد يكون السبب انه بعد حفر قناة السويس لم يتحكم المصريون فى مصر، أو العدنيون فى عدن ولكن الآن ليس هناك عذر.

وعندما بدأت كتابة سلسلة المقالات التى يشملها هذا الكتاب لصحيفة الأهرام، لم أنس هذه المناقشة مع ابنى ـ وبدأت أقرأ قليلاً عن العلاقة التجارية بين مصروعدن وانتهيت إلى أن هذه العلاقة لابد وأن تكون عن أوليات التعاون الإقليمى بين مصر وجيرانها ومهما

كانت العوائق أو الشعارات السياسية. وانتهيت أيضا إلى اننا ـ فى العالم العربى أهملنا الجغرافيا الإقتصادية والأسس الإقتصادية عندما تحدثنا عن التعاون أو التكامل بين العالم العربى ووحدته. وان العودة إلى أصل الأمور هى الطريق الوحيد الذى يضمن نجاح مثل هذا التعاون، والفصل بين السياسة والإقتصاد يحقق الرخاء لكل من مصر وعدن كما شرحنا فى احدى المقالات.

وعندما تم الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بدأ موضوع التعاون الإقليمى أو السوق الشرق أوسطية يأخذ دوراً هاماً فى فكر العرب واسرائيل ـ وخاصة بين المفكرين المصريين. وبهذا الكتاب أرجو أن أكون قد أبلغت الرسالة أن التعاون بين العرب ـ وخاصة مصر وعدن ـ اذا تم على أرض الجغرافيا الإقتصادية وحافز الربح، وبناء على استراتيجية واضحة، هو فى تقديرى الجدير بالدراسة أولا. وان لم يمنع ذلك من أن يكون هناك تعاون شرق أوسطى. ولكن لنبدأ بالمحتمل أولاً. أو لنبدأ من حيث انتهينا فى الماضى قبل أن نهمل التاريخ ونطرق الأرض الوعرة فى المستقبل.

ولقد صاحب اهتمامى بالتعاون الاقتصادى المصرى العربى حدث آخر. اذ كنت قد نشرت مقالا بالأهرام منذ عامين عن كيفية دخول مصر سوق المال العالمية. وذكرت عندئذ أن هناك مايسمى بصندوق الإستثمار فى الدول النامية بدأ ينجح فى بلاد أمريكا اللاتينية ويسمى Country FUND ودعيت إلى انشاء ما سميته «بصندوق مصر»Egypt

FUND . وهو عبارة عن شركة ـ أو صندوق إستثمار ـ تسجل فى إحدى البورصات العالمية ـ ولنقل وول ستريت الأمريكية ـ ثم تطرح أوراق هذه الشركة ـ أو الصندوق ـ للتداول فى بورصات العالم. ثم تستخدم حصيلة هذه السوق فى الإستثمارات بإحدى البلاد النامية. وذكرت أمثلة صندوق المكسيك، والأرجنتين، بل والهند، وقلت ان ظروف مصر الإقتصادية عندئذ مناسبة لانشاء مثل هذا الصندوق (ويشمل هذا الكتاب نفس المقال) وقمت فعلاً ـ كمستثمر لديه الجنسية الأمريكية وان كان من أصل مصرى ـ بالإتصال مع بعض كبار بيوت المال العالمية ـ ومنها Paine webber وشركة Merril lyuch وشركة Oppen heimer وشركة Ludlaw وأبدى الكثير اهتماما خاصا بالموضوع ثم بدأوا يدرسون جدواه. وسجلت فعلا شركة فى ولاية Delwave بأمريكا باسمEgypt Growth Fdund فى يونيه عام ١٩٩١ .ـ وفى ملاحق الكتاب صورة للتسجيل ـ وبدأت التفاوض مع بيوت المال، وفجأة، وخلال شهور، توقف كل شئ. نتيجة العنف العشوائى وخاصة ضد السياحة وتهديد الإستثمارات الأجنبية. وبدأت بيوت المال تتخوف. وفى نفس الوقت ـ وبالتحديد فى ٢٢ أكتوبر عام ١٩٩٢. قامت اسرائيل ـ بمعاونة أنصارها ـ بإنشاء صندوق استثمار اسرائيلى ـ سمى.The First Israel Fund, Snc وشاركت فيه أربع من بيوت المال الأمريكية وهى Prudential securities وشركة-Donalson, Luf kiu and Jenrette وشركة Lehwan BreHiw وأخيرا شركة Merrill lynch ـ وسيجد القارئ صور وثائق انشاء هذا الصندوق فى الملحقات ـ .

ولقد أحزننى ذلك، فان الارهاب فى إسرائيل ـ فى حجمه وطبيعته وتاريخه ـ هو إرهاب دولة وحرب مزمنه. ولكن العنف فى مصر ما هو إلا تعبير سياسى ورد فعل لقرارات اقتصادية مرحلية مطلوبة وان أدت إلى تضرر الكثيرين. وان الأمر كله يمكن ـ بل ويلزم حله ـ بالإتفاق بين الدولة وبين المتضررين وبحسن النيه المعروفة عن المصريين. المهم أن النتيجة هى أن صندوق الإستثمار لم يتم تنفيذه حتى كتابة هذه السطور ـ رغم أن عشرات بل مئات من الأطراف الأخرى بدأت تهتم بالموضوع وتضعه موضع دراسة الجدوى، بل وتشرع فى الدعاية له، بينما تم تنفيذ الصندوق الاسرائيلى.

وبدأت أهتم بدراسة الاقتصاد الإسرائيلى بمجرد أن تم انشاء صندوق الإستثمار الإسرائيلى حتى أعرف الفرق بينه وبين إقتصاد مصر وكيف نجحت إسرائيل فى إنشاء الصندوق بينما لم تنجح مصر. وعندما تم توقيع الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى بداية أغسطس عام ١٩٩٣ بدأ الحديث عن السوق الشرق أوسطية. وقررت عندئذ أن أكتب سلسلة مقالات عن الإقتصاد الإسرائيلى للأهرام، إذ بدا لى أن الموضوع لم يطرح بموضوعية فى الإعلام العربى. ويشمل الكتاب الذى بين يديك هذه المقالات. وحيث أن الأمر كله لازال فى دور التكوين فأريد أن أشكر القارئ لأن مثل هذا الكتاب لن يكتمل قبل أن تكتمل الصورة ويتم الإتفاق على السلام

الشامل العادل بين العرب واسرائيل. وما سنقرأه هو فى الواقع أفكار مبدئية لتاريخ تحت الصنع.

وهناك عدة ملاحظات أحب أن أضعها بين يدى القارئ منذ البداية عن موضوع الكتاب . .

١- رغم أن الأحداث السياسية لها اليد العليا فى تخطيط مسار التاريخ، إلا أننى أعتقد أن الإتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير هو نقطة بداية لارجعة فيها من ناحية الجغرافيا الإقتصادية. وبالتحديد فإن العالم العربى بمحوريه الشرقى والغربى قد اتصلا الآن بعد أن انفصلا. فان اسرائيل زرعت فى قلب العالم العربى وقسمته إلى قسمين جغرافيا، والإتفاقية تمكن العالم العربى بقسميه من إعادة التكامل الجغرافى بواسطة الطرق البرية من شبكات طرق ومواصلات واتصالات، وبتوفير حرية حركة الأفراد والسلع والمواد بين المحورين. ومهما كان شكل السلام، فإن هذا الإتصال نفسه هو الحقيقة الجغرافية الباقية ـ الا لو عاد شبح الحرب من جديد بين الفلسطينيين واسرائيل وألغى الإتفاق.

٢ـ اننى بدأت الكتابة عن الاقتصاد الإسرائيلى ومقارنته بالإقتصاد المصرى بشكل موضوعى، وفى ضوء المعلومات المتاحة. واستخدمت بعض الأرقام الرسمية رغم معرفتى السابقة بأنها قد لاتكون صادقة أو دقيقة أو تختلف من مصدر لآخر، حيث استخدمت عديد من المصادر. فمثلا كيف نهمل الصادرات والواردات الإسرائيلية

العسكرية؟ وهى عادة لا تذكر فى الاحصائيات المنشورة؟ وكيف نتجاهل التبادل التجارى السلعى بين مصر واسرائيل وهناك مؤشرات أنها أكبر فى حجمها من جميع التعاملات بين مصر وبلدان العالم العربى المجتمعة؟ وهل يمكن أن نتجاهل أن نسبة كبرى من الناتج المحلى الاجمالى المصرى هو فى الواقع «اقتصاد خفى» مثل كثير من دول العالم ـ بل يقدر «الاقتصاد الخفى» بأكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالى المصرى أو يزيد والاقتصاد الخفى هنا هو اقتصاد غير مرصود احصائياً ولا يحسب فى الأرقام الرسمية. وإذا صح هذا فإن الناتج المحلى الإجمالى المصرى عام ١٩٩٠ قد يزيد عن ٤٠ مليار دولار بدلا من حوالى ٣٠ مليار دولار ـ كما نذكر فى بعض الأحيان ـ مقابل الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى وهو يقدر بمبلغ ٥١ مليار دولار. وكيف أقنع القارئ بالإحصائيات الرسمية المصرية التى تضع حجم البطالة فى مصر بحوالى ٩٪؟ والجميع بعلم أن الرقم قد يكون ضعف ذلك أو ثلاثة أضعافه. بل قد يصل فى حالة بعض خريجى الجامعات إلى أربعة أضعاف هذا الرقم. وكيف نهمل الدين العام المصرى الذى تزايد باستخدام سندات الخزانة ورغم أن ذلك قد أدى إلى انخفاض عجز الميزانية الحكومية؟.. خاصة وان انخفاض عجز الميزانية يذكر كدليل على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى، بينما تغفل زيادة الدين العام، وهى أخطر تأثيراً على الأجيال القادمة وعلى الإصلاح الإقتصادى نفسه.

الدين العام هو حجم القروض الحكومية الداخلية، بينما يمثل عجز الميزانية الفرق بين دخل الحكومة وايراداتها ـ وأخشى ما أخشاه ألا ندرس ذلك فى مصر وأن نركز فقط على خفض العجز الحكومى ونهمل زيادة الدين العام ـ فهذا خطر على الأجيال القادمة. وأرجو أن يدرس هذا الموضوع بواسطة المتخصصين، وأن يتم وضع خطة لمراقبة نتائجه السلبية.

٣ـ انتقلت الدراسة إلى أهم نقاط الضعف فى الإقتصاد الإسرائيلى، وهى اعتماده على معونات ومنح وتعويضات خارجية. ثم عقدت مقارنة بين الإقتصاد الإسرائيلى والإقتصاد العربى ـ حتى نؤكد للقارئ أن قوة اسرائيل العسكرية لا تمتد الى المجال الإقتصادى ـ وان هناك خطر حقيقى على الإقتصاد الإسرائيلى من السلام. بينما العكس صحيح بالنسبة للعالم العربى.

وهنا أيضا اعتمدنا على بعض الإحصائيات الرسمية الحكومية. ولعل القارئ قد لاحظ أن الناتج المحلى الإجمالى للسودان أعلى من مثيله فى مصر. وقد يرجع تفسير ذلك إلى سعر الصرف الرسمى الذى تستخدمه الإدارة السودانية. ومع ذلك فإن المؤشرات للإقتصاديات العربية وتحت راية السلام لازالت توضح بلاجدال ان «الميزة النسبية» الاقتصادية فى تحدى المستقبل هو فى صالح العرب. وان التخوف العربى من قوة الاقتصاد الإسرائيلى لامبرر له. ولكن ذلك يهمل أهمية مهارة الإسرائيليين وخبرتهم المشهورة فى التفاوض

وتحقيق مصالحهم بمختلف الأساليب ـ ميكيافيليه كانت أو طبيعية ـ ومن هنا تأتى أهمية تحديد استراتيجية عربية ذكية حتى لانقع ضحية لعدم الخبرة، أو المفاجأة، أو غياب المبادرة أو المثابرة. فإن الميزة النسبية العربية تتحقق فقط إذا صاحبتها استراتيجية واضحة للتعاون الإقليمى حتى لا تسبقنا اسرائيل. فإن استراتيجيتها واضحة ـ وستبدأ بمحاولة التخلص من المقاطعة العربية ـ ثم استخدام فلسطين كجسر للعبور إلى أسواق وأموال وعمالة العالم العربى. فماذا نحن فاعلون حتى تكون المبادرة عربية وليست اسرائيلية؟ ان البداية هى صياغة استراتيجية عربية للتعاون العربى من جهة، ولمواجهة التحدى الإسرائيلى من جهة أخرى.

٤ـ أوضحنا بعد طرح موضوع السوق الشرق أوسطية. انها حلم وخيال من الناحية الفنية. وان هناك مراحل للتعاون الإقتصادى بين الدول تبدأ بالتبادل السلعى، ثم التعاون الإقليمى، ثم التكامل الإقتصادى. وان السوق الشرق أوسطية هى من أشكال التكامل الإقتصادى ولن تتم قبل سنوات طويلة ومراحل عديدة للتعاون لا أراها ممكنة فى ظل الظروف السياسية الحالية أو فى ضوء التاريخ المرير للحروب بين العرب واسرائيل.

ولقد اطلقت على هذه السوق المزعومة «السوق الإسرائيلية» فهى التعبير الوحيد الذى يسمح لدولة غير عربية فى الاشتراك والتعاون مع جميع الدول العربية. وأوضحت أن مفهوم الشرق الأوسط

تاريخيا يختلف عما يذكره الإسرائيليون، فلا هو الشرق الأوسط الذى رسمه الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ولا هو الشرق الأدنى الذى اخترعته إنجلترا فى نهاية القرن الماضى، ولا هو حوض البحر الأبيض المتوسط كما يعرف جغرافيا. وما يضفى على المفهوم الإسرائيلى ـ شرق أوسطيته هو إسرائيل، وإسرائيل فقط، أما بقية الدول الأخرى فإن تغيبت أو شاركت فأنها لاتضيف إلى هذا التعريف قليلاً أو كثيراً. بينما لو غابت إسرائيل فإن مفهوم السوق الشرق أوسطية سيغيب معها.

٥ـ ومن هنا تبدأ أهمية أن نعيد تقييم محاولات التعاون بين العالم العربى قبل أن نخطط للتعاون الشرق أوسطى. وليس هذا موقفاً عقائدياً فقط. ولكنه حقيقة جغرافية نتيجة إعادة الترابط بين المحور الغربى والمحور الشرقى للعالم العربى كما ذكرنا، ويمكن الآن تحقيقها لتماثل طبيعة معظم اقتصاديات العالم العربى. فانها اما أن تتحول، أو تحولت فعلاً إلى نظام السوق الحر بدلا من نظام التخطيط المركزى والملكية الحكومية، بعكس الحال فى إسرائيل إذ أن الحكومة، أو الأجهزة شبه الحكومية، لازالت تتحكم فى الإقتصاد الإسرائيلى. فالدولة فى اسرائيل تمتلك شركات تضيف أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى الإسرائيلى، ويقوم اتحاد النقابات «الهستدروت» بإضافة ٢٥٪ أخرى، ثم يضاف إلى ذلك مايسمى «بالكميونات» والمستوطنات الإسرائيلية وهى لاتعتمد على الإقتصاد الحر فى هيكلها الإقتصادى. وما تبقى من القطاع الخاص تتحكم فيه ١٤ شركة

احتكارية. ومحاولات التحول الى إقتصاد حر فى إسرائيل لم تفلح حتى الآن. وليست فى أوليات دولة يتحكم بها «حزب العمل» الإسرائيلى. وهذا وحده يحتاج إلى شبه ثورة اقتصادية فى إسرائيل لا يدعى الاسرائيليون انها بدأت حتى الآن، فلماذا اذن نبحث عن محاولة للتعاون بين اقتصاديات سوق حرة أو تهدف إلى ذلك مثل مصر، واقتصاد شمولى يعتمد على احتكارات الدولة أو ما شابهها مثل اسرائيل؟ ان تجربة العالم العربى نفسه تؤكد ان هذه «روشته» تضمن الفشل لمثل هذا النوع من التعاون الإقليمى.

٦ـ وطرحنا ضرورة أن نبدأ من التعاون الاقليمى على أساس مفهوم الرخاء بمعنى ألا نتعاون فى مصر إلا إذا استفدنا بنفس القدر الذى تستفيد به اسرائيل على الأقل، وبناء على «الميزة» النسبية للطرفين. ولذلك لا أرى امكانية الإستفادة من الموارد المحلية الإسرائيلية. وان العكس صحيح بمعنى أن اسرائيل يمكنها أن تستفيد من الموارد المحلية المصرية والعربية من الأموال والأسواق والعمالة، ولذا أوصيت بالتريث. واذا تمكنت اسرائيل من معاونة مصر خاصة والعرب عامة فى جلب موارد واستثمارات من خارج المنطقة بواسطة علاقاتها المترامية مع أمريكا والغرب، فإن ذلك سيعم الفائدة على العرب واسرائيل ولا اعترض عليه. وبنفس المنطق فأن المشاريع المشتركة التى تفيد الطرفين بدرجة متساوية لابد وأن تكون هى الهدف، خاصة عندما يتعلق الأمر ببناء بنيه أساسية تفيد الإقليم. أما

عن الإستثمار بواسطة اسرائيل داخل البلدان العربية فإننى أوصى بالحذر منه حتى لاتتحكم إسرائيل فى صناعاتنا أو مقدراتنا السياسية.

وأرى خطورة فى عدم وجود تشريعات مصرية وعربية لتنظيم الإستثمار الأجنبى وخاصة بيع الشركات الحكومية. وأخشى أن تستفيد اسرائيل من ازدواجية جنسيةمواطنيها للتغلغل والإستثمار داخل مصر خاصة فى وقت تاريخى كهذا ونحن نغير هيكل الإقتصاد المصرى جذرياً. أما عن الإستثمار العربى داخل إسرائيل، فهو شبه مستحيل، أولا لعدم رغبته أو قدرته، وثانيا لأن القوانين الإسرائيلية ـ غير المكتوبة ـ تحافظ على الهوية اليهودية للإستثمارات داخل إسرائيل. ولن تسمح للعرب إلا بدور هامشى على أحسن الأحوال فى الإستثمار داخل اسرائيل، أو بمنع أية استثمارات عربية على أسوأ الأحوال ـ كما يحدث الآن. ولو غيرت اسرائيل هذه السياسة وسمحت بحرية انتقال السلع والاموال ثم الإفراد العرب داخل حدودها بدلاً من سياستها الحالية التى تعتمد فقط على الهوية اليهودية منذ انشائها، حينئذ فقط يمكن ان نعتبر ان الصراع قد انتهى، فان اسرائيل كما نعرفها لن تستمر طويلا فى مواجهة مائتى مليون عربى.. وهو أمر لا أراه ممكناً الآن. ولذلك فان الفائدة الحقيقية تأتى من مشاريع اقليمية مشتركة تخدم البلدين وليست من استثمارات متبادلة، لأن ذلك لن يكون فى صالح مصر، وأن تعتمد هذه المشروعات الإقليمية على موارد أو استثمارات من خارج الإقليم

نفسه مثل مشروع مارشال أو صناديق الإستثمار أو بنك للتنمية والتعمير.

٧ـ ويتبقى بعد ذلك أهمية التعاون الإقتصادى العربى، وكنت أرجو أن يبحثها المفكرون والاعلام بنفس أهمية موضوع الشرق أوسطية. ونرى ذلك ممكناً فقط اذا توقفنا عن تسيس الإقتصاد، ومتابعة الشعارات العاطفية والعقائديه، وبدأنا التعاون الإقتصادى على أساس حافز الربح، واعتمدنا على قواعد الإقتصاد عامة، والجغرافيا الإقتصادية خاصة، بدلا من السياسة والسياسيين بدأ رجال الصناعة والأعمال فى اتخاذ هذه القرارات، ويساعدنا على ذلك استخلاص الدروس المستفادة من محاولات التعاون الإقتصادى العربى، فرغم أن معظمها قد فشل إلا أن بعضها قد نجح. ويحسن أن ندرس أسباب هذا النجاح ونبنى عليه. وأمثلة التعاون العربى المشترك الناجحه التعاون القطاعى فى صناعات معينة.. بعض المشروعات القوية المشتركة.. التنظيمات الاحتكارية.. حركة تحرك العماله.. بعض الاستثمارات الخاصة لرجال الأعمال فى مجالاتهم.. التعاون بين الدول المتجاورة جغرافيا، خاصة وان الاتفاقيات والوثائق والمعاهدات قد تم الاتفاق عليها فعلاً، وتعتبر فى مجملها أساساً جيداً اذا تم احياؤها وتنفيذها. وبنفس المعيار فان مشروعات التعاون التى بدأت على أساس سياسى انتهت عندما فشلت هذه السياسات، ولكنها لو قامت على أسس اقتصادية فانها

كانت ستنجح رغم فشل السياسيين. ولنبدأ فى اعطاء هذا الموضوع حقه بالدراسة والبحث والتنفيذ.

٨ـ والتعاون العربى ـ يأتى أولا ـ قبل التعاون الشرق أوسطى ولكن الشرق الأوسط لابد وأن يتعدى الحالى من الأوضاع السياسية، وأن ينظر إلى المستقبل، وأن يستفيد من حلفاء العرب الطبيعيين فى البلاد الإسلامية للشرق الأوسط، ولامجال هنا لإهمال ايران وتركيا وأفغانستان. فهم الحلفاء الطبيعيون ولهم الصدارة، ثم هناك حوض البحر الأبيض المتوسط. ولعله قد جاء الوقت المناسب الآن لأن نقرأ ما كتبه طه حسين عن «أوسطية» مصر. فان فى كتاباته تصور طه حسين أن مصر لابد وأن ترتبط من دول حوض البحر الأبيض المتوسط ـ فهذه كانت أوسطيته. واليونان، وقبرص، وايطاليا، وغيرها هى دول أوروبية جغرافياً، ولكنها أثرت وتأثرت بمصر كثيراً وكان طه حسين يبغى لمصر أن تحتذى بهذه الدول وأن تتعاون معها. وآن لنا الآن أن نعيد قراءة فكر عظماء مفكرى مصر الذى تجاهلناه لأسباب أيديولوجية وعندما انتهت الايدلوجية، فلازال الواقع يفرض نفسه.

وكما ذكرت فى مقدمة الكتاب فاننى بدأت بالتوصيف قبل التحليل، ولذلك أنهيت مجموعة المقالات بأهم ما كتبت ـ فى رأيى ـ وعرضته باختصار وان كان بتركيز واضح. وذلك هو البحث عن استراتيجية مصرية للتعاون الإقليمى تتخطى ـ وان سبقت زمنيا ـ ما

سمى بالسوق الشرق أوسطية. وأرجو من القارئ أن يتأنى فى دراسة هذا الجزء من الكتاب، وأن يبحثه المسئولون وأن يناقشه الناقدون، وأن يضيف إليه المتخصصون. وكنت أرى أن أكتب مقالاً إضافياً خاصاً لإعطاء «الحيثيات» المناسبة لما عرضته من استراتيجية والإجابة عن السؤال وكيف التنفيذ. ولكنى قررت أن هذا الكتاب ليس هو المكان المناسب لذلك. وان الموضوع يحتاج إلى مجموعة مقالات أخرى تتعلق بالاستراتيجية المصرية للتنمية الإقتصادية وقد شرعت فى الاعداد لكتابة هذه المقالات وأرجو أن تظهر قريباً، وعندئذ ستكون استراتيجية التعاون إقليمياً جزء من كل، لان التنمية الإقتصادية أعم وأشمل، وان احتوت استراتيجية التعاون الإقليمى.

ويشمل دور الدولة فى التنمية: الاستثمار فى القوى البشرية، وتوزيع الدخل، واقتصاديات الفقر وعلاجه، ومستوى المعيشة، ولقد أسعدنى أنه رغم إيجاز وعمومية ما عرضته من استراتيجية للتعاون الإقليمى، إلا أنها لقيت اهتماما خاصا من معظم الذين قرأوا هذه المقالات. وبدأ عديد من المتخصصين فى محاولة تفسيرها، بل وقام بعض المسئولين بالاستفسار عنها ـ وأخيراً وصفها كثيرون بأنها «غير تقليدية» و«جديدة» و«متفائلة» بل و«مطلوبة». وهذه الصفات قد تكون صحيحة، ولكن ما يسعدنى أكثر هو أن نبدأ فعلاً فى دراستها، والإضافة إليها ونقدها، ثم الأخذ بما هو ممكن منها. ويكفى القارئ أن أذكر له مرة ثانية اننى لازلت أعتقد أن مصر يمكنها الخروج من وطأة اقتصاديات العالم الثالث اذا اتبعت مثل هذه الاستراتيجية ـ ولا

أقول بالضرورة هذه الاستراتيجية التى اقترحتها ـ فإن العقل المصرى بذكائه ومهارته سيتمكن من صياغة نهائية لمثل هذه الاستراتيجية بما يحقق لمصر اللحاق بدول العالم الأول بدلا من التهمش والهبوط إلى العالم الرابع. والخيار لنا ـ وان كان الوقت ليس فى صالحنا ـ وأسوأ ما يمكن أن تفعله مصر الآن هو ألا تفعل شيئاً. وهناك أمثلة عديدة يمكن لمصر أن تستفيد منها، فقد لاتصل مصر الى مستوأمريكا، ولكنها تستطيع اللحاق بدول عديدة فى أمريكا اللاتينية على الأقل، أو بالنمور الآسيوية، وكلها كانت فى مثل ظروف مصر منذ سنوات ثم خرجت من حالة الضعف الى حالة القوة باستراتيجية واضحة ومحددة.

ولن أكرر فى هذه المقدمة ماذكرته عن عناصر الاستراتيجية المصرية للتعاون الإقليمى ـ وأرجو القارئ أن ينتظر إلى أن يصل إلى نهاية الكتاب ـ.

ولكنى أرجو من القارئ ألا يتشاءم ويفترض أن الصعوبات الحالية، يومية كانت أو مزمنة، ستكون عائقاً، فان التجديد يأتى من التجريد. واذا لم يتحدد الهدف والاستراتيجية فلن نعالج العقبات. بل قد لانحاول تحدى هذه العقبات إذ غاب عنا الهدف والاستراتيجية. فمن المستقبل نبدأ، ثم إلى الحاضر نعود. ونصيغ الحاضر بما يحقق المستقبل. ولعل أهم صفات هذه الاستراتيجية المقترحة هى أنها يمكن تنفيذها بصرف النظر عما يحدث فى الساحة

السياسية وفى مجال الاتفاقات العربية الاسرائيلية لانها تتعلق بموقع مصر ومواردها. ومحور الاستراتيجية هو أن نضيف موقع مصر إلى مواردها لنعيد لها توازنها التاريخى ومعه عظمة مصر ومجدها. ولعل التوصية بالتعاون بين مصر وعدن، أو انشاء سوق مال عالمية للاستفادة من موقع مصر فى عقرب الساعة وتوسطه، فعندما تنام أمريكا واليابان فان مصر تكون مستيقظة وتستطيع بذلك أن تمكن التجارة المالية العالمية من أن تتم على مدار الأربعة وعشرين ساعة ـ فقط لأن مصر تتوسط فى توقيتها الزمنى وموقعها المكانى. وهذان العنصران من الاستراتيجية هى أمثلة فقط، لأنه لا ضرورة لأن يتوقف التنفيذ على الأحداث السياسية فى الإقليم. بل والأهم من ذلك ان الاستثمارات المالية المطلوبة متواضعة ويمكن تحقيقها من موارد مصر الداخلية.. سواء من الدولة أو القطاع الخاص ـ وان كنت لا أشك ان الاستثمار الخارجى سيكون على أهبة الاستعداد للاستفادة من هذه الفرصة التى لا تعوض ـ فهى تقوم على الهبة الإلهية لمصر، وهى موقعها فى الزمان والمكان. فرغم أن هيرودوت قال ان مصر هبة النيل فان ذلك جزء من الحقيقة، وأدى للأسف إلى أن أصبحت مصر دولة زراعية فى تاريخها ـ ولكن عندما تعترف مصر بأنها هبة الموقع وتساوى الموقع مع المورد وتتصرف على هذا الأساس فانها سوف تحقق المجد والعظمة ـ ويصبح النيل نفسه هبة الموقع. وهكذا يتسع الأفق ويزيد الأمل، وتخرج مصر من الإقتصاد الزراعى وتحتل موقعها الطبيعى فى العالم.

وسيلاحظ القارئ أن هناك ثلاثة مقالات اضافية سبق وان نشرت بالأهرام أو الأهرام الإقتصادى. وكلها تتعلق بالمقارنة بين الاقتصاد المصرى والاسرائيلى. فكما سبق وذكرت هناك مقال عن كيفية دخول مصر سوق المال العالمية، ويشرح هذا المقال الحاجة إلى «صندوق مصر للاستثمار»"Country Fund". وتبدو أهمية هذا المقال اذا تحقق تعاون اقليمى، فان هدف مصر لابد وأن يشمل انشاء مثل هذا الصندوق لخدمة اقتصادها أولاً وأخيراً.

أما المقال الثانى فإنه يقارن بين المعونة الأمريكية لمصر واسرائيل، وأرجو أن يتأمل القارئ فى تفاصيل هذا المقال، فان معلوماته لاتنشر عادة. ونشرت فى أمريكا فقط عندما حدث خلاف بين الرئيس بوش واسحق رابين. وعندئذ قامت الصحافة المتخصصة بنشر مالاينشر عادة، وعرضته فى هذا المقال. ودليل المقارنة توضح اعتماد اسرائيل الأساسى على المعونات الأمريكية وتبين مخاطر توقف هذه المعونات على الإقتصاد الإسرائيلى.

أما المقال الثالث فهو أيضاً يوضح كيف تواجه اسرائيل امكانية توقف مثل هذه المعونة وذلك باللجوء إلى أسلوب «ضمانات القروض» بدلاً من المنح والقروض، وهو الأمر الذى أحث مصر على أن تدرسه حتى لاتواجه أزمة اقتصادية اذا توقفت المعونة الأمريكية، وحتى نضمن أيضاً استقلالية مصر سياسياً.

وتشمل ملاحق الكتاب ترجمة بتصرف لبعض الاحصائيات والوثائق التى اعتمدت عليها فى كتابة مجموعة المقالات. والهدف هو أن تكون بين يدى القارئ مرجعاً للمعلومات والبيانات التى قد لايتاح تجميعها فى مصر.

وأرجو أن تكتمل الفائدة بأن تستخدم هذه الاحصائيات بواسطة المتخصصين لدراسة بعض الجوانب التى لم تتناولها دراستى، وننشر أيضاً بعض المراجع لتسهيل المهمة.

ومن المناسب هنا أن أذكر للقارئ أن مقدمة الكتاب الأول باسم «الرأسمالية المصرية الجديدة وبيع الشركات للأجانب» عرضت الاجابة عن السؤال : لماذا أقوم بالكتابة عن مصر بعدأن عشت بعيداً عنها حوالى ثلاثين عاماً؟ وارتبطت حياتى وحياة أسرتى بأمريكا مما لايسمح بالانفصال؟

ولن أعيد الإجابة هنا وأحيل القارئ الى مقدمة هذا الكتاب، وكما ذكرت فى الكتاب الأول فاننى سأتبرع بأية حقوق مالية عن نشر الكتابين الى جامع الشيخ/ أحمد وهبه ومدرسة الحاجة/ خيريه مصطفى وكلاهما تم بناؤه فى مسقط رأسى بقرية العلاميه مركز بيلا محافظة كفر الشيخ، وهذا وفاء لهما ولمصر.

وكما يقال.. وأخيراً وليس آخراً، فان شكرى وتقديرى الحار للأستاذ رجب البنا ـ الصديق العزيز فهو الذى شجعنى على نشر الكتابين من مقالات مختارة سبق نشرها فى صحيفة الأهرام ولم أكن

أهدف إلى نشرها ككتاب، وان كنت أرجو أن تحقق الفائدة منها.

والصديق رجب البنا هو رجل من قادة كتاب الرأى فى مصر، وتشكل أفكاره ركيزة فى الثقافة المصرية الحالية ولكنه لم يبخل بوقته وجهده فى مراجعة وإعداد هذان الكتابين فى أسرع وقت، وشكرى أيضاً إلى الأستاذ أحمد أمين صاحب ومدير المكتبة الأكاديمية، والأستاذ حمدى قنديل مدير ادارة النشر بها ، إذ حققا الحياد والجدية المطلوبة من دور النشر. والأهم من ذلك انهما حافظا على الوعد ونفذا الصعب، أما عن ترجمة الملاحق والمراجع فإن شكرى للآنسة أمانى رجب البنا المعيدة بكلية التجارة بجامعة عين شمس لن يكون كافياً، فما قامت بترجمته عادة لايترجم حتى بواسطة المتخصصين. ومثال ذلك وثائق صندوق الاستثمار.

وليغفر لى القارئ أية أخطاء، وسأرجو له المتعة والاستفادة، وأرجو أن أكون قد شجعته على دراسة الموضوع بشكل أعمق مما عرضت.

وعلى الله التوفيق، ، ،

جرينتش - فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣